

Distr.
GENERAL

E/CN.17/1995/10
31 March 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية المستدامة

الدورة الثالثة

١١ - ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩٥

البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت*

استعراض المجموعات القطاعية: الأراضي،

والتصحر والغابات، والتنوع البيولوجي

تقرير الفريق العامل الذي يتخلل الدورات والمخصص
للمسائل القطاعية التابع للجنة التنمية المستدامة

(نيويورك، ٢٧ شباط/فبراير - ٣ آذار/مارس ١٩٩٥)

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	١	مقدمة
٣	٢-١٣	أولا - العناصر المشتركة وأوجه الترابط
٣	٣-٦	ألف - النهج
٤	٧-٨	باء - الأدوات
٤	٩	جيم - التمويل
٥	١٠-١٢	دال - نقل التكنولوجيا والتعاون وبناء القدرات
٦	١٣	هاء - العلاقة بين الاتفاقيات القائمة والمحافل الأخرى ذات الصلة
٦	١٤-٤١	ثانيا - التوصيات المتعلقة بالاقترحات الواردة في تقارير الأمين العام

المحتوياتالفقرات الصفحة

ألف - الفصل ١٠ من جدول أعمال القرن ٢١: النهج المتكامل لتخطيط وإدارة موارد الأراضي	١٥-١٧	٦
باء - الفصل ١١ من جدول أعمال القرن ٢١: الغابات	١٨-٢٢	٧
جيم - الفصل ١٢ من جدول أعمال القرن ٢١: مكافحة التصحر والجفاف	٢٣-٢٦	٨
دال - الفصل ١٣ من جدول أعمال القرن ٢١: التنمية المستدامة للجبال	٢٧-٣١	٩
هاء - الفصل ١٤ من جدول أعمال القرن ٢١: النهوض بالزراعة والتنمية الريفية المستدامة	٣٢-٣٦	١٠
واو - الفصل ١٥ من جدول أعمال القرن ٢١: حفظ التنوع البيولوجي	٣٧-٤١	١١
ثالثا - المقترحات الرئيسية للعمل	٤٢	١٢
رابعا - مسائل تنظيمية	٤٣-٥٠	١٤
ألف - افتتاح الدورة ومدتها	٤٣-٤٧	١٤
باء - الحضور	٤٨	١٥
جيم - انتخاب أعضاء المكتب	٤٩	١٥
دال - جدول الأعمال وتنظيم الأعمال	٥٠	١٥

المرفقات

الأول - العناصر الممكنة لبرنامج عمل أو صلاحيات الهيئة الحكومية الدولية المقترحة المعنية بالغابات	١٦
الثاني - الحضور	٢٢
الثالث - جدول الأعمال	٢٧

مقدمة

١ - تقرير الفريق العامل الذي يتخلل الدورات والمخصص للمسائل القطاعية ليس نص تفاوضي، رغم أن محتوياته نوقشت بصورة تامة. ونظرا للطابع التخصصي للفريق العامل وللمهام الموكلة اليه من قبل لجنة التنمية المستدامة، يركز هذا التقرير على المسائل والاستنتاجات الرئيسية ويقترح التوصيات والخيارات السياسية الممكنة لكي تنظر فيها اللجنة في دورتها الثالثة.

أولا - العناصر المشتركة وأوجه الترابط

٢ - برز عدد من المسائل المشتركة في كل الموضوعات قيد النظر أثناء المناقشة التي أجراها الفريق العامل. ولوحظ أن الفصل ١٠ من جدول أعمال القرن ٢١^(١): المعنون "النهج المتكامل لتخطيط وإدارة موارد الأراضي". يمثل إطارا عاما لتنفيذ المجموعة بأسرها. بيد أن جميع الفصول تتصل بالأراضي؛ فالفصلان المتعلقان بالغابات والزراعة المستدامة يتصلان بإدارة واستخدام الموارد الطبيعية والبيولوجية بصورة مستدامة، والفصلان المتعلقان بالتصحر والتنمية المستدامة للجبال يتضمنان المشاكل الخاصة بالبيئات الهشة، والفصل المتعلق بالتنوع البيولوجي يتصل بمسألة متعددة القطاعات.

ألف - النهج

٣ - يعد احترام السيادة الوطنية - وكذلك الحاجة الى اتباع نهج شامل إزاء تنفيذ التوصيات والإلتزامات الواردة في جدول أعمال القرن ٢١، وإعلان ريو بشأن البيئة والتنمية^(٢)، والبيان الرسمي غير الملزم قانونا بمبادئ من أجل توافق عالمي في الآراء بشأن إدارة جميع أنواع الغابات وحفظها وتنميتها المستدامة^(٣) - من الأمور الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة.

٤ - كذلك، يعتبر اعتماد نهج يهتم بالناس ومكيف بحيث يلائم الظروف المحلية أمرا أساسيا للتنمية المستدامة. لذلك ينبغي أن تشترك كل الجهات صاحبة المصلحة، بما في ذلك المرأة والسكان الأصليون والفئات الرئيسية الأخرى، في تخطيط وإدارة موارد الأراضي وفي تحقيق توافق في الآراء بشأن عملية التعمير. ذلك أن تمكين الناس والمجتمعات المحلية من أداء أدوارهم وتهيئة بيئة تمكينية، فضلا عن تعزيز القدرات على المستويين المحلي والمتوسط من العناصر الهامة الأخرى في هذا النهج الذي يقوم على تعدد أصحاب المصالح. ومما له أهمية حاسمة التفاعلات التي تحدث بين الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين أثناء عملية التخطيط وبناء الثقة والإدارة التي تجري على المستوى المناسب. وقد تحدث هذه التفاعلات على الصعيد الوطني أو المتوسط أو المحلي، ويلزم البت فيها على أساس كل حالة على حدة. وقد تكون المناقشات التي تجرى على الصعيد المتوسط مفيدة بصورة خاصة فيما يتعلق بإيجاد توازن بين الشواغل المحلية والوطنية.

٥ - ويلزم في أي نهج متكامل ومتعدد التخصصات يؤخذ به إزاء تخطيط موارد الأراضي وتنميتها وإدارتها أن يعالج طائفة من المسائل القطاعية مثل إيجاد العمالة المنتجة، والقضاء على الفقر، والاستجابة للضغوط الواقعة على الأرض من جراء الفقر، والنمو السكاني، والأنماط الديمغرافية المتغيرة، والاستهلاك والانتاج غير القابلين للاستدامة. وتعد إصلاحات نظام حيازة الأراضي وملكيته ذات أهمية أساسية بالنسبة لحل هاتين المشكلتين. وتنطبق هذه المسائل القطاعية بالتساوي على تسوية المطالبات المتنازعة على الأراضي لأغراض الزراعة والغابات وتنمية المناطق الحضرية وشبه الحضرية، في المناطق الساحلية، ولدى السعي إلى تحقيق التكامل في إدارة الأراضي والمياه والمحافظة على النظم الإيكولوجية الهشة.

٦ - وتعتبر الحكومات والمجتمعات والمنظمات المحلية وقطاع الأعمال التجارية الخاصة كلها من أصحاب المصلحة فيما يتعلق بتنمية واستغلال وإدارة موارد الأراضي. وتقع على عاتق الحكومات مسؤولية عن تهيئة البيئة التمكينية اللازمة، وتوجيه الأسواق والاستثمارات بحيث تؤدي مهامها بطريقة تتماشى والأهداف الوطنية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية واتخاذ الترتيبات التجارية الدولية وتيسير التنمية المستدامة.

باء - الأدوات

٧ - تعتبر منهجيات تقدير الأراضي وتقييمها، بالإضافة إلى المنهجيات المتعلقة بتحديد خصائص الموارد، ضرورية لعملية التخطيط والإدارة. كذلك فإن جمع البيانات العلمية الموثوق بها وإتاحتها واستخدامها في الوقت المناسب ضرورية هي الأخرى لوضع وتنفيذ السياسات ورصد النتائج. لذلك، يلزم وضع مؤشرات، ومنها مؤشرات الأداء، على أساس المعرفة العلمية السليمة، مع التسليم بضرورة اتباع نهج مفصل يستجيب للاحتياجات والظروف المحلية. ومن أمثلة الأدوات الحديثة المفيدة لعملية صنع القرار استحداث نظم المعلومات الجغرافية المحوسبة وإتاحة صور الاستشعار عن بعد. وثمة ضرورة لتنسيق مختلف احتياجات التخطيط وربط مختلف الخطط القطاعية باستراتيجيات التنمية المستدامة.

٨ - وتعتبر تنمية الموارد البشرية خطوة أولى ضرورية لبناء الثقة وزيادة الوعي وتمكين الناس والمجتمعات المحلية من أداء أدوارهم وزيادة إنتاجيتهم. ومن شأن التكنولوجيات الحديثة للاتصالات أن تسهم إسهاما كبيرا في نشر المواد الإعلامية والتعليمية على نطاق واسع.

جيم - التمويل

٩ - إن على المجتمع الدولي أن يقدم الدعم اللازم للجهود الوطنية التي تبذل في البلدان النامية من أجل تعبئة الموارد المالية للتنفيذ التام والفعال لجدول أعمال القرن ٢١، بما في ذلك بنوده قيد الاستعراض ذات الصلة بالأراضي. ويقتضي الأمر تنفيذ كافة التوصيات والالتزامات المالية الواردة في جدول أعمال القرن ٢١، بما في تلك المتصلة بتزويد البلدان النامية بما يكفي من الموارد المالية الجديدة والإضافية والتي يمكن

التنبؤ بها. وجرى التأكيد على الحاجة الى إقامة شراكة من أجل التنمية المستدامة فيما بين جميع البلدان، وإلى تحسين التعاون والتنسيق فيما بين المؤسسات الوطنية والمنظمات الدولية، بما في ذلك المؤسسات المالية والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية. ولقد أتاح اجتماع الفريق العامل الذي يتخلل الدورات والمخصص للتمويل التابع للجنة التنمية المستدامة فرصة هامة للتوسع في مناقشة هذه المسألة ذات الأهمية الحيوية.

دال - نقل التكنولوجيا والتعاون وبناء القدرات

١٠ - يعتبر نقل التكنولوجيا، على النحو المبين في الفصل ٣٤ من جدول أعمال القرن ٢١، من العناصر الهامة لتحقيق التنمية المستدامة. ويتضمن كل واحد من التقارير القطاعية قيد النظر التي أعدت من قبل الفريق العامل أجزاء مخصصة لجوانب العلم والتكنولوجيا وبناء القدرات في مجموعة المسائل ذات الصلة بالأراضي. وقد أعد فريق تابع للجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية تقريراً خُصص بكامله لمسألة "تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض الإدارة المتكاملة للأراضي".

١١ - ويعد اقتسام المعرفة العلمية، وبصورة أخص، نقل التكنولوجيا السليمة بيئياً، بما في ذلك نقلها بشروط تساهلية وتفضيلية، وفقاً لأحكام الفصل ٣٤، من الأدوات ذات الأهمية الحاسمة بالنسبة لتحقيق أهداف جدول أعمال القرن ٢١. وأعرب عدة أعضاء في الفريق العامل عن رأي مؤداه أنه ينبغي إقامة روابط أفضل بين البعد القطاعي لنقل التكنولوجيا ومسائل تكنولوجيا محددة أثّرت في التقارير القطاعية. ويقتضي الأمر تكريس قدر إضافي من البحث والمعرفة، لا سيما في مجال العلوم الاجتماعية، لمسائل من قبيل نظم حيازة الأراضي وأنماط الهجرة ونظم القانون العرفي، كأساس للتوصيات التي تصدر مستقبلاً بشأن السياسات العامة المتعلقة بإدارة الأراضي.

١٢ - وأبرز الفريق العامل الأهمية الملحة لنقل تكنولوجيات المسح الحديثة، من قبيل النظم المحسنة للاستشعار عن بعد، ونظم المعلومات الجغرافية، وذلك من أجل تحسين رصد استخدام الأراضي، والزراعة، والغابات والتنوع البيولوجي. وأشار كذلك إلى النهج العملي الذي اعتمد إزاء نقل التكنولوجيا في الاجتماع الذي عقد في مكسيكو في شهر آذار/مارس ١٩٩٤ ضمن إطار اتفاقية التنوع البيولوجي^(٤). وفي الوقت ذاته، جرى التسليم بأن الحلول القائمة على التكنولوجيات غير الملائمة وكثافة المدخلات للمشاكل المتصلة باستخدام الأراضي قد تفضي في بعض الحالات إلى نتائج غير قابلة للاستدامة. والواقع أن زيادة الاعتماد على المعارف المحلية وإشراك المزارعين والجهات الأخرى التي تستخدم الأراضي بصورة وثيقة في إيجاد الحلول قد يتيح بدائل للاعتماد الذي لا مبرر له على التكنولوجيا الأجنبية. ونوقشت كذلك المسائل ذات الصلة بصون حقوق المزارعين، والمعارف المحلية، والابتكار، والتكنولوجيا، وحقوق الملكية الفكرية وشدد على أهميتها. ومع ذلك فإن التكنولوجيات الحديثة والأفضل والمعارف العلمية الأعمق، بالإضافة إلى تنمية القدرات المؤسسية والبشرية ذات الصلة، تعد من العناصر الأساسية التي ينبغي أن تحظى بالمزيد من الدعم والتشجيع على الصعيد الوطني والدولي.

هاء - العلاقة بين الاتفاقيات القائمة والمحافل الأخرى ذات الصلة

١٣ - لقد قامت الجهات المعنية باتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر، وبخاصة في أفريقيا (A/49/84/Add.2، المرفق، التذييل الثاني) بوضع جدول أعمالهما، وينبغي دعمهما من قبل لجنة التنمية المستدامة. ولهذا ينبغي للجنة أن تحت البلدان على القيام بالتوقيع والتصديق على هاتين الاتفاقيتين والانضمام إليهما وتنفيذهما. فضلا عن ذلك ينبغي أن تنظر في العلاقة القائمة بين العمل الجاري في إطار هاتين الاتفاقيتين والأعمال الجارية بشأن التنمية المستدامة في محافل أخرى ذات صلة كمتابعة لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، بما في ذلك العمل الجاري في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (انظر A/AC.237/18 (Part II)/ Add.1 و Corr.1). وعلى اللجنة أن تحت الجهات المعنية على اتباع نهج تنسيقي إزاء التنفيذ على الصعيدين الدولي والوطني، بغية الاستفادة من الموارد بصورة أكثر كفاءة وفعالية.

ثانيا - التوصيات المتعلقة بالاقترحات الواردة في تقارير الأمين العام

١٤ - أحاط الفريق العامل علما بما ورد في تقارير الأمين العام من مقترحات تفصيلية بشأن التدابير التي تتخذ. ورحب بصفة عامة بهذه المقترحات، ولكنه أعرب عن تحفظات بشأن البعض منها. واتفق على أن التنفيذ على الصعيد الوطني مسألة ضرورية (وعلى ألا يؤدي إلى الانتقاص من أهمية التعاون الدولي). كما اتفق على أن الأولويات ذات الصلة بمختلف التوصيات المذكورة يستلزم المزيد من التقييم. لذلك يوصي الفريق للجنة بأن توافق على التدابير التي تتخذ مستقبلا، استنادا إلى التوصيات والآراء التي أعرب عنها أثناء مناقشة مختلف التقارير القطاعية.

ألف - الفصل ١٠ من جدول أعمال القرن ٢١: النهج المتكامل لتخطيط وإدارة موارد الأراضي

١٥ - شدد على أن إدارة الأراضي ومواردها، وهي ذات أهمية حاسمة بالنسبة للتنمية المستدامة، تعتبر امتيازاً وطنياً يتطلب اتخاذ تدابير على الصعيدين الوطني ودون الوطني. وفي الوقت ذاته، فإن هناك حاجة إلى التعاون بين الحكومات والمنظمات الدولية في هذا المجال. وشدد كذلك على أهمية وضع ترتيبات ملائمة لحيازة الأراضي وسن تشريعات تحدد استخدام الأراضي وإدارتها بكفاءة. ورحبت عدة وفود بالاستنتاجات والتوصيات التي أصدرتها حلقة العمل الدولية بشأن تخطيط وإدارة موارد الأراضي، التي عقدت في فاغينينغين، هولندا، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ شباط/فبراير ١٩٩٥ برعاية حكومة هولندا وبالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) والفريق المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض الإدارة المتكاملة للأراضي التابع للجنة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية. ولاحظت الوفود أن توصيات حلقة

العمل تستكمل التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام بشأن النهج المتكامل لتخطيط وإدارة الأراضي (E/CN.17/1995/2)، وأن تلك التوصيات تستحق أن تنظر فيها اللجنة مرة أخرى.

١٦ - وأشيد بتبادل المعارف والمنهجيات، مع التحذير من أن جمع البيانات مسألة باهظة التكاليف ويلزم تركيزها على الموضوعات ذات الأولوية.

١٧ - ولم تؤيد الوفود الاقتراح الداعي إلى إعداد عهد للاستخدام السليم للأراضي، بصيغته الواردة في المقترح ٧ من تقرير الأمين العام عن النهج المتكامل لتخطيط وإدارة موارد الأراضي (انظر E/CN.17/1995/2، الجزء الثالث^(٣))؛ والاقتراح المتعلق بفريق عامل دولي، بصيغته الواردة في المقترح ٨ من تقرير الأمين العام (E/CN.17/1995/2، الجزء الثالث^(٣)).

باء - الفصل ١١ من جدول أعمال القرن ٢١: الغابات

١٨ - جرى التسليم بأن الفصل ١١ من جدول أعمال القرن ٢١، والبيان الرسمي غير الملزم قانوناً بمبادئ من أجل توافق عالمي في الآراء بشأن إدارة جميع أنواع الغابات وحفظها وتنميتها المستدامة، يمثلان توافقاً دولياً هاماً في الآراء، وبأنه ينبغي بذل جهود للتشجيع على تنفيذهما بصورة تامة وعلى سبيل الاستعجال. وقيل أن لجنة التنمية المستدامة توفر الإطار المناسب لجمع القدرات والمؤهلات الموجودة في العديد من هيئات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى من أجل متابعة هذين الاتفاقين. كما أعرب بصفة عامة عن رأي مؤداه أن من الأفضل أن يجري النظر في الخيارات مرة أخرى في إطار الهيئات الحكومية الدولية لا عن طريق أفرقة الشخصيات البارزة أو الآليات غير الرسمية.

١٩ - ولدى النظر في تحليل المتطلبات والتحديات والقضايا، وفي المقترحات المتعلقة بالتدابير التي تتخذ، دعا الفريق العامل إلى إيلاء اهتمام تام للعوامل القطاعية التي تكمن وراء إزالة الغابات وتدهورها. وشدد على أن من شأن عوامل من قبيل أنماط الاستهلاك والانتاج، والفقر، والنمو السكاني، والتلوث، ومعدلات التبادل التجاري، والممارسات التجارية التمييزية والسياسات غير القابلة للاستدامة ذات الصلة بقطاعات مثل الزراعة والطاقة والتجارة، أن تحدث أثراً سلبياً كبيراً على الغابات. وأشار كذلك إلى الأدوار المتعددة للغابات في مجال التنمية الاقتصادية وفي المحافظة على التنوع البيولوجي ودعم سبل كسب العيش للعديد من مجتمعات السكان الأصليين وغيرها من المجتمعات المحلية، بالإضافة إلى ما لها من وظائف أخرى عديدة في مجالي الانتاج والحماية والمجال الاجتماعي.

٢٠ - ورحب الفريق العامل بالتقدم المحرز في فترة ما بعد انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، الذي نوه إليه الأمين العام في تقريره، وذلك فيما يتعلق بمستوى الوعي بقضايا الغابات وتكييف السياسات وإعداد أو تكييف الاستراتيجيات وخطط العمل، وبيع بعض التدابير المحددة. وأعرب الفريق عن رأي مؤداه أنه يلزم اتخاذ تدابير إضافية محددة، لا سيما من قبل الحكومات، بوصفها تدابير ذات

أولوية عاجلة. وقام بتحديد عدد من القضايا المعلقة التي تقتضي المزيد من الاهتمام، ومنها ما ورد في الاستنتاجات وخيارات العمل التي بيّنها الأمين العام.

٢١ - ومن أجل تحقيق توافق في الآراء وصياغة مقترحات منسقة فيما يتعلق بالتدابير التي تتخذ، اقترح الفريق العامل أن تقوم اللجنة في دورتها الثالثة بالنظر في إنشاء فريق حكومي دولي مفتوح باب العضوية معني بالغابات، تحت رعاية اللجنة. وقيل أن على الفريق أن يؤدي عمله بطريقة تقوم على الصراحة والوضوح وروح المشاركة. كما ينبغي أن يقوم بتقييم التدابير التي اتخذت بالفعل فيما يتعلق بمكافحة إزالة الغابات وتدهورها، وأن يشجع على إدارة وحفظ جميع أنواع الغابات وتنميتها المستدامة، بما في ذلك الآثار البيئية والاجتماعية - الاقتصادية، وأن يقترح، في ضوء هذه المعلومات الأساسية، الخيارات المتعلقة بمزيد من التدابير. وأن يستفيد الفريق في عمله من الخبرة الفنية المتوفرة لدى المنظمات المعنية بالأمر، بما فيها منظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمة الدولية للأخشاب المدارية، والمنظمات الأخرى المعنية بالأمر داخل وخارج منظومة الأمم المتحدة وكذلك أمانات الاتفاقات ذات الصلة، فضلا عن المساهمات المناسبة من قبل المنظمات غير الحكومية. وقيل إن على اللجنة أن تنظر في وضع الترتيبات اللازمة لتنسيق هذه العملية بصورة فعالة.

٢٢ - وتحدد اللجنة ولاية الهيئة وطرائق إنشائها. واقترح الفريق العامل أن تُشتق الصلاحيات من العناصر الواردة في البيان الرسمي غير الملزم قانونا بمبادئ من أجل توافق عالمي في الآراء بشأن إدارة جميع أنواع الغابات وحفظها وتنميتها المستدامة، ومن العناصر الواردة في الفصل ١١ من جدول أعمال القرن ٢١، مع الأخذ في الاعتبار بالمبادرات الدولية اللاحقة المتصلة بالغابات. وقد عرضت، خلال المناقشات، عناصر يمكن استخدامها في برنامج عمل الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالغابات أو في صلاحياتها، وهي واردة في المرفق الأول من هذا التقرير. وينبغي للهيئة أن تقدم إلى اللجنة في دورتها الرابعة تقريراً مرحلياً، وأن تقدم إليها في دورتها الخامسة تقريراً عن استنتاجاتها النهائية وتوصياتها ومقترحاتها المتعلقة بالعمل.

جيم - الفصل ١٢ من جدول أعمال القرن ٢١: مكافحة

التصحّر والجفاف

٢٣ - أولي اهتمام خاص لضرورة التوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في إفريقيا وتأييد القرار ١/٥ الذي اتخذته لجنة التفاوض الحكومية الدولية المعنية بمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في إفريقيا بشأن الإجراءات العاجلة لصالح إفريقيا (انظر A/49/84/Add.2، المرفق، التذييل الثالث، الفرع ألف). وكذلك تعزيز الإجراءات في مناطق أخرى. وحُثَّت اللجنة على إعطاء دعم سياسي قوي للدورة الأولى لمؤتمر الأطراف في اتفاقية مكافحة التصحر.

٢٤ - والتصحّر مشكلة اجتماعية واقتصادية، وهو كذلك مشكلة بيئية. ويمكن أن يحدث الجفاف وتدهور الأراضي في جميع المناطق المناخية، مما قد يؤثر على عدد كبير جداً من السكان. وقد أولي الاهتمام لاتخاذ إجراءات بشأن الجفاف، ولا سيما للتخفيف من آثاره، وللاعترااف بأن تدهور الأراضي يحدث أيضاً في المناطق شبه الرطبة والمناطق الرطبة. ووجه الانتباه إلى العلاقة الوثيقة بين التصحر، والمسائل المائية. والاستخدام غير الرشيد للأرض، وفقدان التنوع البيولوجي، واحتمال ازدياد التصحر من خلال تغير المناخ. وقد أُشير أيضاً إلى أن تنفيذ المجالات البرنامجية لجدول أعمال القرن ٢١ ينبغي أن يجري في سياق الاتفاقية، بما في ذلك مرفقاتها المتعلقة بالتنفيذ الاقليمي.

٢٥ - وقد أُشير إلى امكانيات الاتفاقية في توفير آلية تنسيق قطرية من أجل الادارة المتكاملة للأراضي في الأراضي شبه القاحلة والأراضي الجافة. ورؤي أن اللجنة ينبغي أن تعرب عن تأييدها الكامل لعملية الاتفاقية، وبخاصة تأكيد الآثار السياسية المترتبة على الاتفاقية، وتعزيز الوعي بها، والحث على التصديق عليها وتنفيذها الفعال في وقت مبكر، وبخاصة في افريقيا. وحُثت اللجنة على الاستمرار في دورها الحفاز.

٢٦ - ولمعالجة هذه المشاكل، اقترح الفريق العامل أن تقوم لجنة التنمية المستدامة، بصفة خاصة، بما يلي: (أ) الترويج للاحتفال باليوم العالمي لمكافحة التصحر والجفاف في ١٧ حزيران/يونيه؛ (ب) تعزيز الوعي بين مقرري السياسة عن طريق مؤسسات وطنية تُنشأ في إطار الاتفاقية؛ (ج) تعزيز منهج متكامل لمكافحة التصحر يأخذ في الاعتبار الصلات القائمة بين التصحر والفقر والحاجة إلى تكنولوجيات من أجل التنمية المستدامة؛ (د) تعزيز تعبئة الموارد المالية بالشكل الذي تنص عليه، في جملة أمور، أحكام الاتفاقية ذات الصلة (المواد ٦ و ٢٠ و ٢١) واللازمة لتنفيذها، وبخاصة في افريقيا.

دال - الفصل ١٣ من جدول أعمال القرن ٢١: التنمية المستدامة للجبال

٢٧ - أعرب عن التقدير لأن تقرير الأمين العام بشأن التنمية المستدامة للجبال (E/CN.17/1995/5) يغطي أيضاً، بالإضافة إلى الجوانب التقنية، الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في التنمية البشرية في المناطق الجبلية. وقد نوه مع التقدير بالدور النشط الذي أدته المنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية في إعداد الوثيقة، وفي المتابعة العامة للفصل ١٣. وقد وجّه الانتباه إلى أن المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية يجب أن تنضم إلى الحكومات في تنفيذ الفصل ١٣ من جدول أعمال القرن ٢١.

٢٨ - وأكد الفريق العامل الحاجة إلى اتخاذ إجراءات على الصعد المحلية، والوطنية، ودون الاقليمية والاقليمية بهدف تخفيض الفقر في المناطق الجبلية، وتنويع الاقتصادات الجبلية، ومعالجة المشاكل البيئية وإيجاد فرص جديدة لكسب الرزق. وقد شُدّد في هذا الصدد على أن ساكني المناطق الجبلية ينبغي أن

يحصلوا على حصة عادلة من الفوائد المتحققة من الموارد الناشئة في المناطق الجبلية، مع التأكيد بصفة خاصة على قيمة المياه، والطاقة والموارد المعدنية والدخل المتحقق من السياحة.

٢٩ - وفيما يتعلق بمقترحات العمل، يقترح الفريق العامل أن تنظر اللجنة في تشجيع البلدان، بتأييد من المجتمع الدولي، على إعداد برامج إنمائية وطنية شاملة للجبال والبدء في تنفيذها، وعلى تعزيز القدرات الوطنية للتنمية المستدامة للجبال، على أن يستخدم في ذلك نهج الشراكة الذي يتضمن جميع أصحاب المصلحة، ومنهم المجتمعات المحلية ومجتمعات السكان الأصليين والمنظمات غير الحكومية.

٣٠ - ووافق الفريق العامل بصفة عامة على المقترحات الهادفة إلى تشجيع البلدان والمنظمات المهمة بالأمر على عقد مشاورات حكومية دولية إقليمية ولاحظ أن أحد هذه الاجتماعات، الذي نظمه المركز الدولي للتنمية المتكاملة للجبال عُقد بالفعل بنجاح في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، وأن ثمة اجتماعات أخرى في طور الإعداد. وقد يعمل عقد اجتماع دولي أوسع، ربما تشترك فيه الهيئات المناسبة في الأمم المتحدة، على تسهيل تبادل الأهداف، والنتائج والخبرات بشأن التنمية المستدامة في مناطق جبلية مختلفة.

٣١ - واقترح الفريق العامل أن تؤيد اللجنة الجهود الهادفة إلى تنسيق إعداد اتفاقات دولية دون إقليمية بشأن الجبال والتفاوض عليها. ورحّب، في هذا الصدد، بسريان اتفاقية جبال الألب.

هاء - الفصل ١٤ من جدول أعمال القرن ٢١: النهوض بالزراعة والتنمية الريفية المستدامة

٣٢ - أقر الفريق العامل بالحاجة إلى نهج للزراعة والتنمية الريفية المستدامة يحقق توازنا ما بين الحاجة إلى تحسين الأمن الغذائي والمحافظة عليه والحاجة إلى حماية الموارد المادية والبيولوجية.

٣٣ - وأكد الفريق العامل أهمية وجود إطار سياسة قطاعي شامل للاقتصاد نزيه يحقق التكامل التام بين الاعتبارات البيئية. وفي هذا السياق، لاحظ أن التنفيذ الكامل للوثيقة الختامية التي تتضمن نتائج جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف^(٥) سيسهم في تحرير التجارة الزراعية الدولية. وأحاط الفريق العامل أيضا بأنشطة منظمة التجارة العالمية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وسواها من المحافل. وبعض هذا العمل موجّه نحو القيام، وفقا لاتفاقات جولة أوروغواي، بإصلاحات لتخفيض الدعم السعري المشوه للإنتاج، وتحرير الوصول إلى الأسواق، والاقبال من ازدياد التعريفات وإلغاء إعانات الصادرات تدريجيا. وينبغي مراقبة وتقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المترتبة على تحرير التجارة في القطاع الزراعي، ولا سيما فيما يتعلق بأقل البلدان نموا، بهدف تعزيز الآثار المفيدة للزراعة والتنمية الريفية المستدامة ومنع الآثار السلبية.

٣٤ - وأكد الفريق العامل أيضا أهمية وضع معايير ومؤشرات زراعية بيئية دولية مناسبة متفق عليها يمكن تطبيقها على البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء، وذلك لرصد مركز الزراعة والتنمية الريفية المستدامة ومدى التقدم المحرز فيهما، على أن تشارك في ذلك البلدان النامية مشاركة كاملة وفعالة، بشكل يعبر عن أوضاع واحتياجات كل منها.

٣٥ - وحث الفريق العامل على العمل بنهج النظم الكلية فيما يتعلق بالزراعة والتنمية الريفية المستدامة، حيث أقر بأنه ليس من المتيسر أن تتركز الجهود المبذولة لتحقيق أهدافهما المتعددة على الأنشطة الزراعية وحدها وإنما سيتعين أن تتضمن أصولا محلية أخرى، إلى جانب تخطيط استخدام الأراضي والتنمية المجتمعية. وثمة حاجة أيضا لتغيير الاتجاهات واتخاذ إجراءات محددة لاتباع سياسات وممارسات للزراعة المستدامة تعزiza لهذه العملية. وينبغي تشجيع البلدان ومساندتها في صياغة سياساتها وبرامجها الزراعية الشاملة مع الأخذ في الاعتبار تماما بالشواغل البيئية وبناء القدرات اللازمة لوضعها وتنفيذها.

٣٦ - والطاقة هي أحد الشروط الأساسية للزراعة والتنمية الريفية المستدامة. وقد أحاط الفريق العامل علما بتوصيات اللجنة المعنية بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة من أجل التنمية التي قدمتها في دورتها الخاصة (التي عقدت في ٦-١٧ شباط/فبراير ١٩٩٥). وأوصى بأن تولي اللجنة اعتبارا خاصا لهذه التوصيات كيما تتخذ الدول الأعضاء وكيانات منظومة الأمم المتحدة وسواها من المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية الاجراءات ذات الأولوية.

واو - الفصل ١٥ من جدول أعمال القرن ٢١: حفظ التنوع البيولوجي

٣٧ - هناك اتفاق عام على أن تقرير الأمين العام بشأن حفظ التنوع البيولوجي (E/CN.17/1995/7) قد عرض نظرة عامة جيدة للتقدم المحرز منذ مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. وأحاط الفريق العامل علما بالتحليلات والتوصيات المحددة في التقرير ووافق على أنها تشكل أساسا سليما لإحراز تقدم في حفظ التنوع البيولوجي والاستخدام المستدام للموارد البيولوجية.

٣٨ - وشدد الفريق العامل على طبيعة التنوع البيولوجي الشاملة لعدة قطاعات والصلات المترابطة بين التنوع البيولوجي واستخدام الأراضي والزراعة المستدامة والتنمية الريفية، والتنمية المستدامة للجبال، والادارة المستدامة للغابات، والتصحر وجميع الفصول الأخرى تقريبا في جدول أعمال القرن ٢١. ويتصل التنوع البيولوجي بمسائل الأمن الغذائي، والقضاء على الفقر، كما يتصل أيضا بالمعارف والممارسات التقليدية للسكان الأصليين. لذا ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار شواغل التنوع البيولوجي عند معالجة الفصول الأخرى من جدول أعمال القرن ٢١.

٣٩ - وسلّم الفريق العامل بأن اتفاقية التنوع البيولوجي التي دخلت الآن حيز التنفيذ، ستكون الآلية الرئيسية في إحراز تقدم في حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام وستشكل أساساً ممتازاً لتنسيق الصكوك ذات الصلة. وأحاط الفريق العامل علماً مع التقدير، في دورته الثالثة، بمذكرة الأمانة التي تحيل بيان مؤتمر الأطراف في الاتفاقية (E/CN.17/1995/27، المرفق) إلى اللجنة. وأحاط علماً بوجه خاص بنية مؤتمر الأطراف في الاتفاقية اتخاذ إجراءات عاجلة لتحقيق السلامة البيولوجية بإنشائه هيئة خبراء وفريق عامل مفتوح العضوية مخصص من الخبراء الحكوميين للنظر في الاحتياجات والطرائق اللازمة لوضع بروتوكول للاتفاقية في هذا الصدد. وناشد الفريق العامل اللجنة أن تؤيد برنامج العمل هذا المتعلق بالسلامة البيولوجية. ويوصي الفريق العامل بأن تقوم اللجنة بما يلي: (أ) حث الحكومات التي لم تصدق بعد على الاتفاقية على أن تفعل ذلك؛ (ب) تشجيع مؤتمر الأطراف في الاتفاقية على أخذ زمام المبادرة في استقصاء الأساليب الكفيلة بتنسيق الاتفاقات العالمية والاقليمية ذات الصلة المتصلة بالتنوع البيولوجي وإنشاء آليات فعالة للتعاون؛ (ج) حث الحكومات على تطبيق الإجراءات الهادفة لحفظ التنوع البيولوجي والاستخدام المستدام للموارد البيولوجية والقيام، في جملة أمور، ومن خلال خطط العمل، بتعزيز التنمية المستدامة، ولا سيما في الغابات، والزراعة والمصادر البحرية الحية، والتنمية الريزية واستغلال الأراضي؛ (د) حث الحكومات أيضاً على تعزيز التقاسم العادل والمنصف للفوائد الناجمة عن استغلال الموارد البيولوجية؛ (هـ) تشجيع تعبئة وسائل التنفيذ فيما يتعلق بقيام البلدان النامية بتحقيق أهداف اتفاقية التنوع البيولوجي ولا سيما في ميداني الموارد المالية ونقل التكنولوجيا.

٤٠ - وأوصى الفريق العامل بتعزيز تنمية الموارد البشرية وبناء قدرات البلدان النامية في حفظ التنوع البيولوجي وعناصره واستخدامه المستدام.

٤١ - وأوصى الفريق العامل بأن تكفل اللجنة النظر بشكل منهجي في مسائل التنوع البيولوجي في جميع القطاعات الأخرى ذات الصلة.

ثالثاً - المقترحات الرئيسية للعمل

٤٢ - يطرح الفريق العامل على اللجنة المقترحات الرئيسية التالية للعمل، المنطوي على بذل جهود لكي تنظر فيها اللجنة وتنسّقها حسب الاقتضاء:

(أ) أن تشجع تبادل الآراء بشأن قيام الحكومات بتطوير برامجها من أجل الإدارة المتكاملة للأراضي، مع ملاحظة أنه ينبغي أن تفضي تلك البرامج إلى مشاركة جميع قطاعات المجتمع المحلي وجميع الفئات المؤثرة في العملية وتطورها وتنفيذها بالمستوى الملائم؛

(ب) أن تشجع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، بالمشاركة مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي، والمؤسسات الدولية الأخرى والحكومات، وبمساهمات ملائمة من

المنظمات غير الحكومية، على مواصلة استحداث أدوات من أجل الإدارة المتكاملة للأراضي، بما في ذلك المؤشرات المتفق عليها دولياً من أجل الزراعة المستدامة والتنمية الريفية وتوفير نتائج هذه العملية على نطاق واسع. وينبغي إحالة تلك الإجراءات إلى اللجنة من خلال نتائج حلقات العمل، ودراسات وتقارير الخبراء، بطريقة مفتوحة تتسم بالشفافية، وبمشاركة البلدان النامية بصورة تامة وفعالة، تعكس أوضاعها واحتياجاتها المحددة؛

(ج) أن تولي أولوية عليا للإجراءات الملموسة لنقل التكنولوجيا وتقاسمها وتطويرها من أجل الإدارة المستدامة للموارد في جميع القطاعات، على الصعيدين الوطني والدولي، بما في ذلك نقلها وتقاسمها وتطويرها وتطويرها تحت رعاية منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، والاتفاقيات الدولية، حسب الاقتضاء. وينبغي أن تتضمن تلك الإجراءات تقديم الدعم الواسع النطاق للمبادرات، بما في ذلك:

١٠' بناء القدرات والمؤسسات؛

١١' تبادل المعلومات باستخدام جملة أمور منها حصر التكنولوجيات البيئية في هذه القطاعات؛

١٢' التعليم والتدريب، من خلال إنشاء آليات مثل مراكز التكنولوجيا البيئية؛

(د) أن تحث جميع الدول على التوقيع على اتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد وأو التصحر، وبخاصة في إفريقيا والتصديق عليها والانضمام إليها وتنفيذها واعتبار تلك الاتفاقيات صكوكاً رئيسية من أجل النهوض بالتعاون الدولي والإجراءات الملموسة في ميادين كل منها؛

(هـ) أن تنشئ هيئة حكومية دولية مفتوحة العضوية معنية بالغابات تحت رعاية اللجنة وتحدد اختصاصاتها وطرائق إنشائها؛

(و) أن تشجع الحكومات على اتخاذ إجراءات على الصعد المحلية والوطنية ودون الإقليمية والإقليمية لاعداد خطط وبرامج من أجل التنمية المستدامة للمناطق الجبلية، بما في ذلك من خلال القضاء على الفقر، وإيجاد اقتصادات أكثر تنوعاً تهيب المزيد من الفرص. ويمكن التصدي لتلك الإجراءات من خلال المشاورات الوطنية والإقليمية والدولية التي تشارك فيها الحكومات وهيئات الأمم المتحدة ومراكز الخبرة، بما في ذلك المركز الدولي للتنمية المتكاملة للجبال، وتبادل النتائج واحتمال استحداث مبادرات إقليمية أو دون إقليمية؛

(ز) أن تشجع الحكومات على إدماج الإجراءات المتعلقة بالطاقة في جهودها المبذولة من أجل الزراعة المستدامة والتنمية الريفية، مع إيلاء اهتمام خاص باستخدام الكتلة الاحيائية، وإعداد خرائط لمصادر الطاقة الريفية الكامنة، وإيصال الكهرباء على أساس استخدام تكنولوجيات الطاقة المتجددة في المناطق الريفية. وبالمستطاع تسهيل تلك الإجراءات بالدعم الذي تقدمه المنظمات والوكالات المانحة ذات الصلة ويمكن أن تتضمن شبكات من المراكز الممتازة، التي يمكن أن تستخدم أيضا بصفاتها مراكز تدريب. وربما تنظر اللجنة في كيفية تسهيل الترتيبات المؤسسية داخل منظومة الأمم المتحدة لدعم تنمية الطاقة المستدامة؛

(ح) أن ترحب بقرار مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي بغية ادماج بحث معارف وابتكارات وممارسات مجتمعات السكان الأصليين والمجتمعات المحلية في برنامج المتوسط الأجل؛ والاحاطة علما بالملاحظة الواردة في بيان مؤتمر الأطراف في الاتفاقية ومؤداها أنه ربما يكون من المستصوب أيضا تنسيق استخدام العمل في المستقبل بشأن حماية المعارف والممارسات التقليدية لمجتمعات السكان الأصليين والمجتمعات المحلية ذات الصلة بالمحافظة على الاستخدام المستدام مع الهيئات ذات الصلة؛ والترحيب بالتقدم المحرز بصدد تنقيح المشروع الدولي للموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، ذي الصلة بالمسائل المتعلقة المتصلة بالموارد الوراثية النباتية، بما في ذلك إمكانية الوصول الى المجموعات خارج الموقع ومسألة حقوق المزارعين.

رابعاً - مسائل تنظيمية

ألف - افتتاح الدورة ومدتها

٤٣ - اجتمع الفريق العامل في مقر الأمم المتحدة في الفترة من ٢٧ شباط/فبراير الى ٣ آذار/مارس ١٩٩٥، وفقا لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١٤/١٩٩٣ المؤرخ ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٣. وعقد الفريق العامل ١٠ جلسات (من الأولى الى العاشرة).

٤٤ - وافتتح الدورة السيد سيرجيو فلورنسيو (البرازيل) نائب رئيس لجنة التنمية المستدامة.

٤٥ - وألقى كلمة الافتتاح السيد مارتن هولديت رئيس الفريق العامل (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية).

٤٦ - وأدلى ببيان مدير شعبة التنمية المستدامة بإدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة بالأمانة العامة للأمم المتحدة.

٤٧ - واستمع الفرق العامل الى بيانات قدمها مدراء العمل من برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) فيما يتعلق بتقارير الأمين العام عن النهج المتكامل لتخطيط وإدارة موارد الأراضي (E/CN.17/1995/2)، وعن مكافحة إزالة الغابات (E/CN.17/1995/3)، وعن إدارة النظم الايكولوجية الهشة:

مكافحة التصحر والجفاف (E/CN.17/1995/4)، وعن إدارة النظم الايكولوجية الهشة: التنمية المستدامة للجبال (E/CN.17/1995/5)، وعن تحقيق الزراعة المستدامة والتنمية الريفية (E/CN.17/1995/6)، وعن حفظ التنوع البيولوجي (E/CN.17/1995/7).

باء - الحضور

٤٨ - حضر الجلسة ممثلون عن ٢٤ دولة عضو في لجنة التنمية المستدامة. كما حضرها مراقبون عن دول أعضاء أخرى في الأمم المتحدة وعن دول غير أعضاء فيها، وممثلون عن الاتحاد الأوروبي، وعن مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، ومراقبون عن منظمات حكومة دولية وعن منظمات غير حكومية. وترد قائمة بالمشاركين في المرفق الثاني لهذا التقرير.

جيم - انتخاب أعضاء المكتب

٤٩ - انتخب الفريق العامل، في جلسته الأولى، المعقودة في ٢٧ شباط/فبراير ١٩٩٥، بالتزكية، السيد مارتن هولدهايم (المملكة المتحدة) رئيساً.

دال - جدول الأعمال وتنظيم الأعمال

٥٠ - اعتمد الفريق العامل، في جلسته الأولى، المعقودة في ٢٧ شباط/فبراير ١٩٩٥، جدول أعماله المؤقت (انظر المرفق الثالث لهذا التقرير)، حسبما يرد في الوثيقة E/CN.17/ISWG.1/1995/1.

الحواشي

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار الأول، المرفق الثاني.

(٢) المرجع نفسه، المرفق الأول.

(٣) المرجع نفسه، المرفق الثالث.

(٤) انظر برنامج الأمم المتحدة للبيئة، اتفاقية التنوع البيولوجي (مركز قانون البيئة وأنشطة البرامج المؤسسية)، حزيران/يونيه ١٩٩٢.

(٥) صكوك قانونية تجسد نتائج جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، حررت في مراكش في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤، المجلد الأول.

المرفق الأول

العناصر الممكنة لبرنامج عمل أو صلاحيات الهيئة الحكومية الدولية المقترحة المعنية بالغابات

يرد فيما يلي قائمة تنويهية وغير شاملة لمقترحات محددة تتعلق بعناصر برنامج عمل الهيئة الحكومية الدولية المقترحة المفتوحة العضوية المعنية بالغابات، حسبما اقترحتها وفود شتى. وهذه المقترحات ليست مدرجة وفقا لأي نظام للأولويات، وليس ثمة ضرر من قيام اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة ببحثها في المستقبل.

١ - تنفيذ الفصل ١١ ومبادئ الغابات

تشجيع التوصل الى توافق في الآراء على الصعيد الدولي وتقديم الارشادات، فضلا عن تنسيق برنامج عمل موحد دولي من أجل اتخاذ إجراءات ذات أولوية لمتابعة البيان الرسمي غير الملزم قانونا بمبادئ من أجل توافق عالمي في الآراء بشأن إدارة جميع أنواع الغابات وحفظها وتنميتها المستدامة متابعة فعالة (مبادئ الغابات) وغير ذلك من الاتفاقات ذات الصلة التي أبرمها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية.

دراسة طرق وسبل التنفيذ الفعال لمبادئ الغابات، والفصل ١١ وفصول أخرى من جدول أعمال القرن ٢١ ذات الصلة بالغابات.

٢ - النهج والتقييمات

صياغة نهج للتصدي للأسباب الكامنة وراء التصحر، وتدهور الغابات والاختناق في تحقيق الإدارة المستدامة للغابات، مع إيلاء اهتمام خاص للقضايا المشتركة بين القطاعات.

اقترح طرق لاعداد تقييمات وتقارير مرحلية منتظمة عن مركز الغابات والتقدم المحرز بصدد تنفيذ اتفاقات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية.

حصر موارد الغابات في العالم وتقييمها ورصدها على أساس مستمر، وذلك من خلال إعداد تقارير قطرية وسبل أخرى.

بحث الغطاء الحرجي العالمي المطلوب في المستقبل لتهيئة الظروف من أجل القيام بجميع الوظائف المنتجة والحمائية والبيئية لجميع أنواع الغابات.

بحث احتياجات البلدان النامية ذات الغطاء الحرجي الخفيف.

تحديد أفضل السبل لتعزيز التنفيذ الوطني لالتزامات المحافظة على الغابات القائمة والتزامات الإدارة المستدامة.

التحقيق في أثر العوامل الخارجية على التنمية والإدارة المستدامتين للغابات، وعلى أنماط استهلاك منتجات الغابات.

تطوير منهجيات من أجل تحقيق التكامل (وتكاليف الاستبدال الكاملة فضلا عن المزايا) في أسعار الأسواق بالنسبة لجميع أنواع الأخشاب والمنتجات الخشبية.

تطوير ونشر منهجيات من أجل التقييم الكامل لسلع وخدمات الغابات، وإدماجها في الحسابات القومية وعكسها على النحو الصحيح في أسعار السوق.

تعزيز تنفيذ خطط العمل الوطنية للغابات، بما في ذلك النهج المشتركة بين القطاعات وتنسيق الدعم الدولي.

٣ - التجارة والبيئة

النظر في القضايا ذات الصلة بالتجارة والبيئة، في سياق نهج متكامل للبيئة والتنمية وبالعلاقة التبادلية الدعم بين التجارة والبيئة.

بحث ضرورة إلغاء الإجراءات والممارسات التجارية الانفرادية (مثل الحظر والمقاطعة) التي لا تتفق مع قواعد النظام التجاري الدولي.

٤ - المعايير والمؤشرات

استعراض المبادرات الحالية ذات الصلة بتطوير معايير ومؤشرات على الصعيد الوطني من أجل التنمية المستدامة للغابات وبحث العمل على تلاحيقها، واعتمادها وتطبيقها على جميع أنواع الغابات.

بحث موضوع المعايير والمؤشرات، بما في ذلك مدى استصواب وجدوى تطويرها، وضرورة ضمان مراعاة التامة للتنوع فيما بين البلدان، وبخاصة الأوضاع والاحتياجات الخاصة بكل بلد من البلدان النامية.

بحث مدى استصواب إنشاء عمليات لوضع معايير ومؤشرات جديدة (وعلى سبيل المثال للمناطق غير المغطاة في الوقت الراهن)، و/أو تلاحيق العمليات الجارية العمل فيها حاليا بالفعل.

تعزيز تنسيق جميع المبادرات الرئيسية بصدد صياغة معايير ومؤشرات متفق عليها دوليا لجميع أنواع الغابات بحيث يتسنى ضمان تحقيق إدارة مستدامة للغابات.

٥ - الوصول الى الأسواق

تشجيع وصول منتجات الغابات الى الأسواق على أساس غير تمييزي، بغية تجنب الممارسات التي لا تتفق مع قواعد النظم التجارية الدولية.

توسيع إمكانيات الوصول الى الأسواق بالنسبة للبلدان النامية.

بحث مسألة تعزيز زيادة إمكانية الوصول الى الأسواق من أجل منتجات الغابات على أسس غير تمييزية.

٦ - نظام منح التراخيص والتوسيم

تشجيع الحوار والتوصل الى توافق في الآراء فيما يتصل ببحث إمكانية تطوير وضع العلامات الأيكولوجية ومنح التراخيص تطوعاً لمنتجات الغابات.

بحث مدى جدوى واستصواب نظام متفق عليه دولياً لمنح تراخيص الأخشاب بالنسبة لجميع أنواع الأخشاب والمنتجات الخشبية والتكاليف التي ينطوي عليها هذا النظام.

بحث مدى استصواب وجدوى تطوير نظم متفق عليها دولياً لمنح تراخيص الأخشاب بالنسبة لجميع أنواع الأخشاب.

بحث دور نظم منح التراخيص والتوسيم، بما في ذلك البرامج الطوعية الخاصة، في تعزيز التنمية المستدامة للغابات.

تشجيع الحوار والتوصل الى توافق في الآراء بشأن قضايا التجارة والبيئة بما في ذلك تطبيق معايير ومؤشرات على مستوى وحدات الإدارة، حينما تتعلق بمنح التراخيص الأيكولوجية.

٧ - المؤسسات

الاضطلاع باستعراض مستقل لأدوار المؤسسات الدولية القائمة المعنية بالغابات.

استعراض أدوار المؤسسات الدولية القائمة التي تعالج المسائل المتعلقة بالغابات وأفضل الطرق لتنسيق هذه الأدوار.

إجراء تقييم مستقل لأدوار المؤسسات المتعددة الأطراف والمنظمات الدولية التي تولي أكبر قدر من الاهتمام للغابات، لتوضيح أدوارها وتحديد الثغرات وتقليل الازدواجية إلى أدنى حد وإبراز المجالات التي تحتاج إلى تحسينات.

السعي لإيجاد طرق لتيسير مشاركة المجموعات الرئيسية.

- ٨ -

استعراض الصكوك القائمة ومدى الحاجة إلى وضع صكوك جديدة تكون ملزمة قانوناً
استعراض المؤسسات القائمة المتصلة ببلوغ الأهداف الدولية المتعلقة بالغابات على صعيد الإدارة المستدامة للغابات، وتحديد الثغرات، واستحداث خيارات لمعالجتها، بما في ذلك ما إذا كانت هناك حاجة أم لا لإبرام اتفاقات ملزمة قانوناً على الصعيدين الإقليمي والعالمي أو لاستخدام مجموعات من الصكوك القائمة.

الاضطلاع باستعراض للمبادرات الدولية الأخرى التي لا تركز على معايير ومؤشرات الإدارة المستدامة للغابات.

مراعاة تلك المجموعة المتنوعة الواسعة النطاق من الجهود المبذولة في ميدان الغابات، بما في ذلك الجهود المبذولة في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر، وخاصة في أفريقيا.

تقييم مدى استصواب إبرام اتفاقات دولية جديدة بشأن الغابات وخصائص هذه الاتفاقات.

- ٩ -

أوجه الترابط

استعراض الوسائل التي تكفل وجود قضايا التنوع البيولوجي بشكل مكثف في البرامج القطاعية المتصلة بإدارة المستدامة للغابات، وخاصة في إطار موضوع "مجموعة الأراضي".

بحث أوجه الترابط القائمة بين اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر، وبخاصة في أفريقيا وبين الغابات، وذلك من حيث تطبيقاتها/تنفيذها والفرص المتاحة والثغرات الموجودة، في السياق الشامل للأدوار المتعددة للغابات.

تحليل كيفية القيام، على أفضل وجه، بمتابعة الاحتياجات البحثية، وخاصة البحوث المتصلة بوجه الترابط بين الغابات والقضايا البيئية العالمية.

تحديد وإجراء البحث الضروري لتوفير قاعدة علمية أقوى من أجل تظهم أوجه الترابط بين الغابات والقضايا البيئية الإقليمية والعالمية.

- ١٠ -

حماية المعارف والحقوق

صون حقوق السكان الأصليين.

النظر في حماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للسكان الأصليين والمجتمعات المحلية.

بحث طرق ووسائل القيام، بشكل مناسب وعلى الصعيد الدولي، بحماية المعارف التقليدية لدى سكان الغابات والمجتمعات المحلية، مع التعاون مع هؤلاء السكان وتلك المجتمعات عند التماس هذه المعارف من قبل القائمين على الابتكارات البيوتكنولوجية.

حماية معارف السكان الأصليين والمزارعين والمجتمعات المحلية.

المناطق المحمية

- ١١

دراسة مدى الحاجة إلى إنشاء شبكة دولية من المناطق المحمية ذات التمثيل البيئي، باعتبار ذلك من تدابير المحافظة على التنوع البيولوجي وسائر القيم المتصلة بالغابات.

النظر في قضية إنشاء شبكة دولية من مناطق الغابات المحمية.

الطاقة

- ١٢

النظر في الدور الهام للغابات في مجال الوفاء بالاحتياجات من الطاقة من خلال توفير مصادر متجددة للطاقة الإحيائية، وخاصة في البلدان النامية.

المعلومات

- ١٣

تحسين مدى توافر المعلومات المتصلة بمركز وحالة كافة أنواع الغابات، مع تحسين نوعية هذه المعلومات وتوقيتها وإمكانية الحصول عليها.

الموارد المالية ونقل التكنولوجيا

- ١٤

النظر في الترتيبات المالية وآليات نقل التكنولوجيا فيما يتصل بالإدارة المستدامة للغابات.

بحث دور جهود المساعدة المبذولة في مجال تشجيع الإدارة المستدامة للغابات، مع إلقاء نظرة فاحصة على التنسيق بين المانحين، سواء من الجانب المتعدد الأطراف أم الثنائي، وضرورة الاضطلاع باستجابة دولية سريعة للحكومات الوطنية في أوقات الأزمات الاقتصادية أو المؤسسية المتصلة بالغابات، ومدى الحاجة إلى التركيز على أسلوب متكامل بشأن التنمية المستدامة.

دراسة وسائل نقل التكنولوجيا ودمج المعارف التي لدى السكان الأصليين في المعارف السائدة، مع عدم الإخلال بالأحكام المتصلة بحقوق الملكية الفكرية المناسبة.

بحث الوسائل ذات الصلة للتنفيذ، بما في ذلك المسائل المتعلقة بالتمويل والآليات المالية، ونقل التكنولوجيات المناسبة والسليمة بيئياً، والتعاون، وبناء القدرات.

استعراض الطرق والوسائل التي يمكن بها نقل التكنولوجيات التي تحظى بحماية حقوق الملكية الفكرية إلى البلدان النامية، بشروط تساهلية، من أجل تعزيز الإدارة المستدامة للغابات.

تشجيع نقل التكنولوجيا وبناء القدرات والتعاون في إطار الأحكام المحددة بصفة خاصة بالفصل ٣٤ من جدول أعمال القرن ٢١.

استعراض الموارد المالية ونقل التكنولوجيا فيما يتصل بحفظ موارد الغابات وإدارتها وتنميتها المستدامة.

تقييم الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية في مجال نقل وتطوير واستحداث التكنولوجيات التي تتعلق بتنمية الغابات واستخدامها المستدام وحمايتها.

المرفق الثاني

الحضور

الأعضاء

فلاديمير أ. زيميانين

الاتحاد الروسي:

أثيوبيا:

أمبارا رامبلا، إيسا بارونا ميغويل أغير دي كارسر

إسبانيا:

جوان ديسانو، توني بيرن، أليسون راسل - فرنش، رود هولسغروف، جيني لادلو، توني كيلوي، مارك غراي، مايكل راي

أستراليا:

هانز بيتر شيبول، رينالد هـ. روش، بريغيت فولتس، أولريش هونيش، مانفرد كونوكيفيتس، إديت كورتسنغر - فيمان، هاغن فروست، هارالد هلدبراند، شيفان شميتس، أوفي تيغر

ألمانيا:

أنتيغوا وبربودا:

تريونو ويبوو

أندونيسيا:

فيكتور كانتون

أوروغواي:

أوغندا:

يوري غ. روبان، أناتولي ب. دمبتسكي، قسطنطين ب. إلسيف

أوكرانيا:

ماجد تخت - رfnشي، حسين كمال الدين، محمد رضا هـ. ك. جبري

إيران (جمهورية - الإسلامية):

إيسلندا:

فرانشيسكو بولو فولتشي، ألبرتو كوليللا

إيطاليا:

بابوا غينيا الجديدة:

باكستان:

شير أفغان خان، منصور رضا

البرازيل:

انريك فالي، أديمار جبريل بهاديان، سرجيو أ. فلورنسيو، إنيو كورديرو،
أنطونيو ف. ميلو، ماركوس أربيزو دي سوساكامبوس

بربادوس:

بلجيكا:

بلغاريا:

إيفان فلاديمروف بيتشف

بنغلاديش:

مسعود بن مؤمن

بوركينافاسو:

غيتان ريموانغيا كيدراوغو، بروسبير سوادوغو

بوروندي:

بولندا:

تاديوش سترويفاس

بوليفيا:

أليخاندرو ميركادو، غوستافو بدرازا

بيرو:

ماريولوبيز تشافاري، إيتالو أتشا

بيلاروس:

تركيا:

حياتي غوفن، ل. مراد برهان، ه. أفني كارشوغلو

تونس:

عبد الرزاق عزيز، غازي جمعة

جزر البهاما:

جمهورية تنزانيا المتحدة:جمهورية كوريا:

السنغال: كيبا بيراني سيسبي، سيدنا عمر ديوب، أليوني إنجوك، مامادو ياي سي

شيلي: بابلو كابريرا، خوان إدواردو إغيفورين، ميغيل أنخيل غونساليس

الصين:

غابون: غي - مارسيل إبومي

غانا:غينيا:

فرنسا: فيليب دي لأكروا، كريستيان بارتو

الفلبين: خوسيه لينو ب. غيريرو، أوخينيو إينو سينتس، ويلفريدو بوليسكو

فنزويلا:

فنلندا: أسكو نومينن، ريتا ريش، كريستي كييفيلا، بيكا باتوساري، لينا كاريالينين
بالك

كندا: جون فريزر، بيوتر أندريزيجيفسكي، آن كرونين - كوسيت، شيرلي
ليوتشوك، جنيفر أيريش، جودي هوسكا، روس نوبل، جاغ ميني، دافيد
دريرك، جوهانا دن هرتوغ، جان - بيير مارتل

ماليزيا: تنغ ون ليان، حسين حنيف، ساو شنج هونغ، تانغ هوي تشيو، شان لي هار، ليم إنغ
سيانغ، نظري يحيى، جيمس داووس ما ميت، همت س. ماوي

المغرب: أحمد أمازيان

المكسيك:

خيراردو لوسانو، رافائيل مارتينز - بلانكو، أوليسيس كاتشولا، نوربرتو تيراساس

ملاوي:

إنغليسي موانغولو، فكستون ماتوبا

المملكة المتحدة لبريطانيا

العظمى وإيرلندا الشمالية:

بيتر أونوين، مارتن هولديت، بريان أوليفر، إيان سيمونز، مايك دودلي، كريس يارنل، جون كارول، آن غرانت، فكتوريا هاريس، جيل باريت، ستيفن غومرسول

ناميبيا:

الهند:

ف. ل. تشوبرا

هنغاريا:

هولندا:

ج. ب. هوغزين، أ. ب. هامبورغر، ج. ج. نيتسون، ب. ر. شوتز، ه. ث. فررهيج، أ. ب. أ. فريج، م. ك. دي لونغ، و. س. تركنبورغ

الولايات المتحدة الأمريكية:

اليابان:

تاكاو شيباتا، موجينو سيغاوا، شين - إيشي أراي، تاكيشي غوتو، نوزومو هاياشي، ناتسوتو ساتو، ماسانوري كوباياشي

الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي مثلها مراقبون

الأرجنتين، إسرائيل، إكوادور، إيرلندا، باراغواي، البرتغال، بنما، بنن، الجزائر، جنوب أفريقيا، الدانمرك، ساموا، سري لانكا، سوازيلند، السويد، كوبا، كوستاريكا، كولومبيا، كينيا، لبنان، مصر، المملكة العربية السعودية، موريتانيا، النرويج، النمسا، نيوزيلندا، هايتي، اليمن.

الدول والكيانات غير الأعضاء التي مثلها مراقب

سويسرا، الجماعة الأوروبية.

الأمانة العامة للأمم المتحدة

منظمة الأمم المتحدة للطفولة، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

الوكالات المتخصصة ومجموعة الاتفاق العام بشأن
التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة "غات")

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، منظمة الصحة العالمية، صندوق النقد الدولي.

المنظمات الحكومية الدولية

المنظمة الدولية للأخشاب المدارية، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

المنظمات غير الحكومية

المعهد العالمي للموارد (منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المركز الاقتصادي والاجتماعي، من الفئة الثانية)، ومنظمة الاتصالات السكانية الدولية (منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي (من القائمة)).

المرفق الثالث

جدول الأعمال

- ١ - إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى.
- ٢ - التخطيط والإدارة المتكاملان لموارد الأراضي (الفصل ١٠ من جدول أعمال القرن ٢١).
- ٣ - الغابات (الفصل ١١ من جدول أعمال القرن ٢١ و "مبادئ الغابات").
- ٤ - التصحر والجفاف (الفصل ١٢ من جدول أعمال القرن ٢١).
- ٥ - الجبال (الفصل ١٣ من جدول أعمال القرن ٢١).
- ٦ - الزراعة والتنمية الريفية (الفصل ١٤ من جدول أعمال القرن ٢١).
- ٧ - التنوع البيولوجي (الفصل ١٥ من جدول أعمال القرن ٢١).
- ٨ - مسائل أخرى.
- ٩ - اعتماد تقرير الفريق العامل.

— — — — —